2022

# أجوبة عن
# قانون الشراء العام في لبنان

إصلاح الشراء العام في لبنان

PUBLIC PROCUREMENT REFORM IN LEBANON

# المحتويات


**تمهيد** **4**

**المحتوى** **5**

1. مما يتألف قانون الشراء العام رقم 244 تاريخ 19 تموز 2021؟ 5
2. ما هي أهمية إصلاح الشراء العام؟ 5
3. لماذا يحتاج لبنان إلى قانون عصري للشراء العام؟ 6
4. ما هي المبادئ التي يرتكز عليها القانون؟ 6
5. ما معنى المبادئ التي يرتكز عليها القانون؟ 7
6. ما هو دور قانون الشراء العام في التخطيط الجيد وارتباطه بإعداد الموازنات؟ 8
7. كيف يراعي قانون الشراء العام التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟ 8
8. كيف حرص قانون الشراء العام الجديد على تأمين فرص متكافئة وعادلة لجميع الموردين المحتملين للمشاركة في عمليات الشراء؟ 9
9. كيف عزّز قانون الشراء الجديد المساءلة؟ 9
10. كيف عزز قانون الشراء العام الشفافية والنزاهة؟ 10
11. كيف عزز قانون الشراء العام مبدأ التخصص؟ 10
12. ما هو نطاق تطبيق قانون الشراء العام الجديد ؟ 11
13. ما هي اللغة المعتمدة في إجراءات ومستندات الشراء العام؟ 11
14. ما معنى القيمة التقديرية لمشروع الشراء وكيف يتم تحديدها؟ 11
15. ما هي الضمانات المالية التي يوجبها القانون؟ 12
16. ما هي قواعد السلوك في القانون؟ 12
17. ما هي شروط مشاركة العارضين وما هي الشروط الاقصائية؟ 12
18. كيف يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمليات الشراء؟ وما هي المعلومات المتاحة للجمهور وما هي المعلومات التي لا يمكن اتاحتها؟ 13
19. كيف يتم الإعلان عن الشراء؟ 13
20. ما هي الأنظمة التفضيلية؟ 13
21. ما هو تأهيل المسبق؟ 14
22. ما هي طرق الشراء المتاحة وفقاً للقانون الجديد؟ 14
23. ما هي مراحل إجراء المناقصة العمومية؟ 14

24. ما هي مراحل المناقصة على مرحلتين ولما تُستخدم؟ 14
25. ما هو طلب عروض الأسعار ومتى يستخدم؟ 15
26. ما هو طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية؟ 15
27. متى يمكن اللجوء إلى الاتفاق الرضائي ؟ 15
28. في أي حالة يمكن الشراء بالفاتورة وكيف؟ 16
29. ما هو الشراء المشترك وهل يُجيزه القانون؟ 16
30. ما هو الاتفاق الإطاري؟ 16
31. ما هما الهيئتان الجديدتان اللتان أنشأهما قانون الشراء العام الجديد؟ 17
32. من يحق له تولي مهام الشراء العام في الجهات الشارية؟ 18
33. من يحق له الاعتراض أمام هيئة الاعتراضات وما هي مفاعيله؟ 18
34. ما هي أنواع الاعتراضات التي تقدّم أمام الهيئة ؟ 18
35. متى يمكن الاعتراض امام هيئة الاعتراضات؟ 19
36. ما هي التدابير التي يُمكن أن تتخذها هيئة الاعتراضات؟ 19
37. ما هو الشراء الإلكتروني؟ وما هي أهميته؟ 19
38. من ينفّذ العقد وما هو التعاقد الثانوي؟ 20
39. ما هي فترة التجميد؟ 20
40. هل من المسموح تعديل قيمة العقد خلال تنفيذه؟ 20
41. كيف ينتهي عقد الشراء العام؟ 20
42. هل يجيز القانون 2021/244 التحكيم؟ 20
43. ما هي العقوبات التي يفرضها القانون؟ 21
44. ما هو دور المنصة الإلكترونيّة المركزية في منظومة الشراء العام؟ 21
45. ما هو مصير المناقصات والعقود القائمة قبل دخول القانون 2021/244 حيّز التنفيذ؟ 21
46. من هي الجهات التي يمكنها مراقبة عمليات الشراء العام؟ 21
47. كيف تتشكل لجان التلزيم وما هي مهامها؟ 22
48. كيف تتشكل لجان الاستلام وما هي مهامها؟ 22

# تمهيد

صدر قانون الشراء العام في لبنان رقم 244 تاريخ 19 تموز 2021 الذي أعدّه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بتكليف من وزير المالية بعد مسار طويل من المناقشات والتشاور مع الجهات المعنية على المستوى الوطني وعلى ضوء نتائج وتوصيات المسح الدولي MAPS، وهو يتطابق مع الأحكام والمبادئ الدولية والممارسات الجيدة. فأصبح للبنان، بعد أكثر من عامين من الصياغة والمراجعة والمشاورات والمناقشات في مجلس النواب، قانون موحد للشراء العام، هو الخطوة الأولى ضمن سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الضرورية لضمان الحَوكمة المالية السليمة وتعزيز التعافي الاقتصادي وتحسين الشفافية والمساءلة.

بعد أن التزمت الحكومة اللبنانية بإصلاح الشراء العام في «المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات» (سيدر)، الذي عقد في باريس في العام 2018، وبعد التزام حكومتين متعاقبتين (حكومة الرئيس سعد الحريري في العام 2019، ثمّ حكومة الرئيس حسّان دياب في العام 2020) بإصلاح الشراء العام، جدّدت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الحالية هذا الالتزام، إذ تعهدت في بيانها الوزاري *«بإصدار النصوص التطبيقيّة للقوانين النافذة ومُتابعة تنفيذ النصوص ذات الصلة لا سيما تلك المتعلقة بقانون الشراء العام فور نفاذه.»*

هذا المستند هو عبارة عن دليل عملي حول قانون الشراء العام، يتضمّن أهم المعلومات والإجابات عن الأسئلة التي قد تُطرح حول هذا القانون الذي يدخل حيّز التنفيذ في 29 تموز 2022. يتوجّه هذا المستند إلى العاملين في القطاع العام، كما وأصحاب الشركات والمؤسسات الراغبة في المشاركة في الصفقات العامة والعاملين فيها للاستفادة من فرص المشاركة في الشراء العام، ويوفر للمواطنين سهولة في الوصول إلى المعلومات ويساهم في زيادة الوعي لديهم حول حقوقهم وواجباتهم المرتبطة بتنفيذ هذا القانون.

# المحتوى

## 1. مما يتألف قانون الشراء العام رقم 244 تاريخ 19 تموز 2021؟

يتألف القانون 2021/244 من تسع فصول و116 مادة قانونية، وهو يحترم المعايير الدولية في الشكل والمضمون ويتكامل مع القوانين الأخرى التي أقرّها لبنان ضمن جهود مكافحة الفساد ومع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. تتوّزع الفصول كما يلي:

- الفصل الأول: أحكام عامة
- الفصل الثاني: قواعد عامة تنطبق على كافة إجراءات الشراء وفقاً لدورة الشراء
- الفصل الثالث: طرق الشراء وشروط استخدامها
- الفصل الرابع: الشراء الإلكتروني الذي أدخله القانون إلى المنظومة ونص على استكماله بمراسيم تنظيمية
- الفصل الخامس: التخصص وبناء القدرات
- الفصل السادس: حَوكمة منظومة الشراء، عبر انشاء هيئتين جديدتين والتأكيد على أدوار الجهات الشارية ولجان التلزيم والاستلام
- الفصل السابع: إجراءات مفصّلة للاعتراض والشكاوى في مرحلة ما قبل توقيع العقد
- الفصل الثامن: المساءلة والنزاهة، حيث تشدّد أحكام هذا الفصل على النزاهة في الإجراءات، كما يعدد العقوبات التي تطّبق تحديداً في حالات خرق أحكام القانون
- الفصل التاسع: أحكام انتقالية.

## 2. ما هي أهمية إصلاح الشراء العام؟

إنّ إصلاح الشراء العام إذا ما جاء متوافقاً مع المعايير الدولية، يرفع مستوى الثقة ويستقطب الاستثمار والتمويل الخارجي الذي يحتاجه لبنان أمسّ حاجة، وينعكس إيجاباً على نوعية الخدمات للمواطنين ويؤدي إلى تَخطيط أفضل للإنفاق العام وتحقيق النهوض والتنمية المستدامة، حيث يُمكن أن يكون فرصة لعودة الانتظام المالي في الدولة ولتحقيق وفر سنوي بقيمة ملايين الدولار، ولاستعادة النمو وتحفيز القطاع الخاص والابتكار وتوفير فرص العمل.

## 3. لماذا يحتاج لبنان إلى قانون عصري للشراء العام؟

يفتقر الإطار القانوني اللبناني إلى نص عصري وموحّد للشراء العام، إذ يُعتبر هذا الإطار القانوني مبعثراً ومتقادماً لم يطرأ عليه تعديلات جوهرية منذ ستينيات القرن الماضي، وينطوي على أحكام متعددة متفرّقة من أبرزها قانون المحاسبة العمومية (المرسوم رقم 14969 تاريخ 1963/12/30 المعدّل) ونظام المناقصات (المرسوم رقم 2866 تاريخ 1959/12/16 المعدّل بتاريخ 10/02/1962)، بالإضافة إلى عدد من النصوص الخاصة بالبلديات والمؤسسات العامة والأجهزة الأمنية والجيش وغيرها من الهيئات والمجالس.

## 4. ما هي المبادئ التي يرتكز عليها القانون؟

يرتكز القانون على ثمانية مبادئ للشراء العام، مستقاة من التوصيات الإثني عشر الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الشراء العام، وهي تلبي حاجات الواقع اللبناني وتهدف إلى تصويب مقاربة الجهات الشارية للشراء العام وعملياته على المستويين المركزي والمحلي من أجل تحقيق أعلى مستوى من الشفافية والمهنية والاحتراف.

هذه المبادئ هي: الشمولية - التخطيط والدمج مع الموازنات - المساءلة - الفعالية والمنافسة - النزاهة - الشفافية - التخصص - الاستدامة.

## 5. ما معنى المبادئ التي يرتكز عليها القانون؟

استندت أحكام قانون الشراء العام على ثمانية مبادئ، وهي كالتالي:

1- **الشمولية،** يُطبّق القانون على جميع الجهات، على المستويين المركزي والمحلي، وعلى جميع أنواع المشتريات أي تنفيذ الأشغال، وتوريد اللوازم وتقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية، سواء كانت مموّلة من أموال الموازنة أو الخزينة أو من قروض داخلية أو خارجية أو هبات غير مقيّدة بشروط الواهب، مع مراعاة أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة المبرمة مع الدولة اللبنانية **(المادة 3)**.

2- **التخطيط والدمج،** يشجّع القانون التخطيط المتوسّط المدى في إعداد الموازنات ويحسّن تصميم دورة الشراء والتخطيط لها، وإدراج موازنات الجهات الشارية ضمن الموازنة العامة وإدارة السيولة مع تنسيق المهل من أجل الحفاظ على النظام العام المالي **(المادة 11)**.

3- **المساءلة،** تطبيق آليات رقابية واضحة، من ضمنها إنشاء هيئة ناظمة ووضع إطار للشكاوى والاعتراض يتمتع بالشفافية وبالفعالية والاستقلالية وسرعة الاستجابة **(الفصل السابع)**.

4- **الفعالية والمنافسة،** يكرّس القانون الإجراءات التنافسية بصفتها قاعدة عامة، ويقرّ ويعتمد ضوابط صارمة تحدّ من الاتفاقات الرضائيّة وتوفير طرق شراء متعدّدة تتماشى مع متطلبات الحداثة مثل اتفاقات الإطار **(الفصل الثالث)**.

5- **النزاهة،** يعطي القانون تعريفاً واضحاً للمصطلحات مثل «النزاهة» و«تضارب المصالح»، ويحدّد هذه الحالات، كما يبيّن أنواع ودرجات العقوبات التي تنطبق على موظّفي كلّ من القطاعين الخاص والعام بالإضافة إلى تحديد أنواع الرقابة والعقوبات بدرجات تتناسب مع نوع المخالفة **(المادة 110 و111 و112)**.

6- **الشفافيـة،** بموجب هذا القانون، أصبح الوصول إلى المعلومات والبيانات ونشرها إلزامياً وتلقائياً لكافة الجهات المعنية على المنصة الإلكترونيّة المركزية **(المادة 109)**.

7- **التخصص،** يُدرج القانون الشراء العام كوظيفة محدّدة، قائمة بذاتها، ضمن الهيكل الوظيفي في الدولة فضلاً عن تخصيص موارد بشرية عالية المهنية للقيام بعمليات الشراء، وموجب التدريب المستمر للعاملين في هذا المجال **(المادة 72 و73)**.

8- **الاستدامة،** يشجّع القانون عمليات الشراء على مراعاة التنمية المستدامة مع الحرص على تحقيق التوازن بين المنافع المحتملة وعلى تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام **(المادة 15)**.

## 6. ما هو دور قانون الشراء العام في التخطيط الجيد وارتباطه بإعداد الموازنات؟

يقع الشراء العام في صلب النشاط المالي للدولة ويرتبط ارتباطاً عضوياً بتخطيط التزاماتها المالية على المديين المتوسط والبعيد عند إعداد الموازنات العامة، بما في ذلك تأمين الالتزامات الماليّة الناتجة عن عمليات تنفيذ العقود وربطها بتوافر السيولة في الخزينة وتأمين التزامات الدولة الماليّة بحسب أولوية استحقاقاتها.

يهدف قانون الشراء العام إلى تشجيع عملية التخطيط المتوسط الأمد في إعداد الموازنات لتحسين تصميم وتخطيط دورة الشراء إنفاذاً لمبدأ التخطيط. يتعيّن على الجهة الشارية تحديد احتياجاتها وتحضير خطتها السنوية عن العام المقبل تزامناً مع إعداد نفقاتها العامة بما يتوافق مع الاعتمادات المطلوبة في مشروع موازنتها. تُحضَّر الخطة السنوية للشراء بناءً على نموذج موحَّد وإجراءات تصدُر عن هيئة الشراء العام وتقوم بنشرها وتتضمن المعلومات الأساسية عن عمليات الشراء **(المادة 11)**.

## 7. كيف يراعي قانون الشراء العام التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

يعتمد القانون معايير الاستدامة أي تلك الصديقة للبيئة والمعايير التي تشجّع التنميّة الاقتصاديّة المتكافئة (دعم المشاركة الاقتصاديّة للنساء، التنمية الريفيّة، الخ) وتراعي المسؤوليّة الاجتماعيّة (تجنّب عمالة الأطفال، التأمين الالزامي للعمّال ضد حوادث العمل، الخ).

ويلحظ توجيهاً للقدرة الشرائية للدولة اللبنانية، حيث أمكن، نحو السلع والخدمات المستدامة بهدف تقليص الاثر البيئي وتحقيق الاهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة المبرمة من قبل الدولة اللبنانية ووفقاً للأولوية الوطنية، مع الحرص على تحقيق التوازن بين المنافع المحتملة وعلى تحقيق القيمة الفضلى من انفاق المال العام، وبشكل يسمح بإعطاء حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللإنتاج المحلي وللخبرات الوطنية؛ حيث يجب، كل ما كان ذلك ممكناً، أن يتم التلزيم على أساس أقسام ومجموعات، وذلك من أجل الإفادة الاجتماعية والاقتصادية، على أن يحدد دفتر الشروط الخاص تفصيل عدد الأقسام وطبيعتها، وشروط الاشتراك وطريقة إسناد التلزيم **(المادة 15)**.

## 8. كيف حرص قانون الشراء العام الجديد على تأمين فرص متكافئة وعادلة لجميع الموردين المحتملين للمشاركة في عمليات الشراء؟

حرص القانون 2021/244 على أن تكون الإجراءات التنافسية هي القاعدة العامة والطريقة المعيارية لإجراء عمليات الشراء كوسيلة لدفع الكفاءة، ومكافحة الفساد واعتماد ضوابط صارمة تحدّ من الاتفاقات الرضائية والعمل بأطر مؤسساتية وقانونية وتنظيمية متماسكة ومستقرة وواضحة وبسيطة من شأنها أن تضمن نفاذ المتنافسين المحتملين من جميع الأحجام إلى فرص المشتريات ومساواة كافة العارضين الراغبين في المشاركة لجهة إتمام إجراءات التأهيل المسبق بحسب آلية مفصّلة وواضحة تسمح بتحديد أهلية مقدّم العرض وقدرته على تنفيذه؛

واعتمد وثائق واضحة ومتكاملة وموحّدة (كدفاتر الشروط النموذجيّة) بحيث يكون استخدامها مُلزماً لكافة الجهات الشارية التي يشملها قانون الشراء؛ وتحديد طرق شراء متعدّدة تضمن إجراءات تنافسية كما توفّر مجموعة مناسبة من الخيارات لضمان الحصول على القيمة الفضلى من إنفاق المال العام وإشراك العارضين المستحقين فقط مع ضمان تأمين فرص متكافئة لهم واعتماد قواعد واضحة ومفصّلة لتقييم العروض المقدمة ليس فقط على أساس السعر الأدنى بل على أساس العرض الأفضل والذي يتضمن معايير محددة كالمعايير البيئية أو دورة حياة المنتج.

## 9. كيف عزّز قانون الشراء الجديد المساءلة؟

عزّز القانون الجديد المساءلة من خلال تطبيق آليات واضحة للإشراف والرقابة، في كافة مراحل الشراء منذ إطلاق عملية الشراء مروراً بتوقيع العقد وصولاً إلى تنفيذه ومراقبته، واستحدث إطاراً جديداً وفعّالاً للشكاوى والاعتراضات ضمن مهل محددة للبتّ بها وتدابير العقاب الملائمة بما يعزز الثقة بالأداء. كما وضع نظاماً متدرجاً للشكاوى والمراجعات يسمح بتجميد إجراءات الشراء حيث يلزم والبت بالشكاوى ضمن مهل محددة، وذلك عبر هيئتي الشراء والاعتراضات الجديدتين واللتين أستحدثهما القانون الجديد.

## 10. كيف عزز قانون الشراء العام الشفافية والنزاهة؟

عزّز قانون الشراء العام الشفافية والنزاهة عبر أحكام مترابطة تهدف إلى رفع مستوى الشفافية، نذكر منها:

- اعتماد منصّة الكترونية مركزيّة لدى هيئة الشراء العام، أي الهيئة الناظمة، وإلزام الجهات الشارية نشر المعلومات الاساسية المتعلقة بمراحل الشراء على هذه المنصة، والسماح بالنفاذ الحر لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المورّدين المحليين والأجانب المحتملين والمجتمع المدني والجمهور إلى المعلومات الخاصة بالمشتريات، مع مراعاة حالات السريّة التي ينصّ عليها القانون؛
- الحدّ من إمكانية تضارب المصالح، وتكريس موجب الكشف عن المعلومات، وذلك عبر وضع تعريفات واضحة لتضارب المصالح وللفساد والاحتيال والتواطؤ، وكيفية معالجة هذه الحالات واستبعاد العارضين بناءً على أي من تلك الاعتبارات؛
- فرض مستويات عالية من النزاهة على جميع أصحاب المصلحة في دورة الشراء من خلال توسيع المعايير المدرجة في أطر النزاهة ومدونات قواعد السلوك وتطبيقها على المتدخلين في كافة مراحل الشراء، والتدريب على النزاهة للقطاعين العام والخاص؛
- العمل بإجراءات توحّد الممارسات لدى الجهات الشارية مترافقة مع ادماج التكنولوجيا الرقميّة في استبدال أو إعادة تصميم الإجراءات الورقيّة في كافة مراحل الشراء؛
- احترام الموضوعيّة والشفافيّة في وضع دفاتر الشروط؛
- إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني عند وضع اقتراحات أو مشاريع التعديلات القانونيّة أو التنظيميّة؛
- تحديد طريقة حفظ السجلات والمستندات والبيانات خلال إجراءات التلزيم بما يسهّل الرقابة والوصول إلى المعلومات؛
- توفير المدخل القانوني إلى الشراء الالكتروني وإدارة البيانات.

## 11. كيف عزز قانون الشراء العام مبدأ التخصص؟

انّ تحقيق أعلى درجات المهنيّة والاحتراف لدى المولجين مهام الشراء العام يُعتبر ضمانة أساسيّة لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها قانون الشراء العام، لذلك ينُص القانون في **الفصل الخامس** منه على موجب تخصيص موارد بشريّة عالية المهنيّة للقيام بعمليات الشراء وإخضاع القائمين بمهام الشراء العام وكافة المتدخلين في دورته لتدريب متخصص مستمر إلزامي لدى وزارة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، والتأكد من أنّ جميع الموظفين المسؤولين عن الشراء العام أو المتدخلين، في أي مرحلة من مراحله، بما في ذلك أعضاء لجان التلزيم والاستلام، يستوفون المعايير المهنيّة العالية.

وتُخصَّص برامج تدريبية لتعزيز نزاهة المعنيين بالشراء، من القطاعين العام والخاص، لرفع مستوى الوعي حول مخاطر عدم النزاهة، مثل الفساد والاحتيال والتواطؤ والتمييز، والعقوبات المرتبطة بها، وتطوير المعرفة حول السبل لمواجهة هذه المخاطر. يُمكن أن يَتَوجَّه التدريب في قسمٍ منه إلى القطاع الخاص.

يشمل التدريب الدوري القضاة الإداريين والماليين المعنيين بتنفيذ هذا القانون وذلك بعد موافقة كلّ من رئيس مجلس شورى الدولة ورئيس ديوان المحاسبة.

## 12. ما هو نطاق تطبيق قانون الشراء العام الجديد ؟

أخضع قانون الشراء العام لأحكامه جميع عمليات الشراء العام من لوازم وأشغال وخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي تقوم بها الجهات الشارية، وكافة إدارات ومؤسسات وهيئات الدولة التي تنفق المال العام لتأمين حاجاتها وتقديم الخدمات للمواطنين على كافة المستويات، سواء كان تمويل العقد من أموال الموازنة أو الخزينة أو من قروض داخلية أو خارجية أو هبات غير مقيَّدة بشروط الواهب، مع مراعاة أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدوليّة المبرمة مع الدولة اللبنانية. لا يجوز لأي جهة شارية، في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القانون، القيام بأي عمليّة شراء إلا طبقاً لأحكامه. كما تطبَّق أحكام هذا القانون على عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل ما لا يتعارض مع قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 48 تاريخ 2017/9/7 وتعديلاته. كذلك، تُطبَّق أحكام هذا القانون على عمليات الشراء التي يجريها مصرف لبنان باستثناء طباعة وإصدار النقد وتحويلاته **(المادة 3)**.

## 13. ما هي اللغة المعتمدة في إجراءات ومستندات الشراء العام؟

تُعتَمد اللغة العربية في الإعلان وكافة الإجراءات والمستندات وفي قرارات الجهة الشارية. إلا أنه يمكن اعتماد اللغة الانكليزية و/أو الفرنسية مع العربية للمراسلات كافة ووضع المواصفات الفنيّة أو الشروط المرجعيّة **(المادة 4)**.

مع العلم انه عند التعارض بين النصّين العربي والأجنبي يَسود الأول على الثاني.

## 14. ما معنى القيمة التقديرية لمشروع الشراء وكيف يتم تحديدها؟

تعدّ الجهة الشارية القيمة التقديرية لمشروع الشراء بعد تقصي السوق واستناداً إلى أسعار السوق الواقعية. كذلك يمكن للجهة الشارية تقصي الأسعار لدى الإدارات الأخرى.

تُستخدم هذه القيمة التقديرية في الأساس كمعيار لمقارنة العروض المالية المقدّمة من قبل العارضين، ويمكنها إعطاء مؤشرات حول صحة العروض المقدمة عبر تحديد العروض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عادياً او تمييز التواطؤ وغيره.

## 15. ما هي الضمانات المالية التي يوجبها القانون؟

نصّ القانون على وجوب تقديم ضمان العرض بشكل الزامي في حالات محدّدة بمشاريع الشراء التي تتخطى سقفاً مالياً معيّناً، وترك الحرية للجهة الشارية لطلب ضمان للعرض في الحالات الاخرى.

كما أوجب القانون على الملتزم تقديم ضمان لحسن التنفيذ على الا يتعدّى 10% من قمة العقد. تدفع هذه الضمانات إما نقداً إلى صندوق الخزينة أو إلى صندوق سلطة التعاقد، وإما بموجب كتاب ضمان مصرفي غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبيّن أنه قابل للدفع غب الطلب.

## 16. ما هي قواعد السلوك في القانون؟

شدّدت أحكام القانون على تطبيق مبدأ النزاهة في كافة الإجراءات، ونصّت **المادة العاشرة** منه على إلزامية وضع شُرعة لقواعد السلوك والأخلاق المهنيّة والمواطنة الصالحة الخاصة بعمليّات الشراء العام تُطبَّق على كافة العاملين في الجهات الشارية وعلى المتعاقدين معها، على أن تتضمَّن هذه الشُرعة على سبيل المثال لا الحصر المعايير المنصوص عليها في هذا القانون خاصّة أحكام النزاهة والشفافيّة ومنع تضارب المصالح إضافة إلى قواعد الحُكم الرشيد والحياد والإنصاف والمعرفة والكفاءة. كما يجب أن تَلحَظ التدابير التنظيمية الواجِبة التطبيق على العاملين والإجراءات المتّبعة للتحقُّق من الكفاءة وحُسن المسلكية ووجوب كشف المخالفات.

## 17. ما هي شروط مشاركة العارضين وما هي الشروط الاقصائية؟

لكي يُعتبر العارض مؤهلاً للمشاركة في اجراءات الشراء العام، يجب أن تتوافر فيه عدة شروط إدارية عامة تتعلق بأهليته القانونية، إضافة إلى شروط أخرى تراها الجهة الشارية مناسبة وذات صلة مع موضوع الشراء والأعمال المطلوبة، وبالمؤهلات المهنية والتقنية والبيئية والكفاءة المهنية والموارد المالية والمعدات والمرافق المادية الأخرى والمقدرة الإدارية والخبرة والموارد البشرية وغيرها يتم تحديدها بشكل يتناسب مع موضوع الشراء **(المادة 7)**.

تسقط أهلية العارض إذا ثبت في أي وقت أن المعلومات المقدمة عن مؤهلاته كاذبة أو مغلوطة أو أنها تنطوي على خطأ أو نقص جوهريين. كما تسقط أهلية العارض المؤهل مسبقاً بحسب المادة 19 من القانون (التأهيل المسبق) إذا فشل في إعادة إثبات توفّر المؤهلات التي على أساسها صار التأهيل المسبق.

كذلك يُستبعد العارض بسبب عرضه منافع أو جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب مصالح **(المادة 8)**.

## 18. كيف يمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بعمليات الشراء؟ وما هي المعلومات المتاحة للجمهور وما هي المعلومات التي لا يمكن اتاحتها؟

إن موجب النشر على المنصّة الإلكترونيّة المركزيّة يتيح الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالشراء العام. وقد ألزمت **المادة 102** من القانون سلطات التعاقد بانتهاج سياسة نشر الزامية تعلن بموجبها عن خططها وتفاصيل تطبيقها بما في ذلك سير عملية الشراء وإجراءات تلزيمها وعقدها ونتيجة استلامها وتنفيذها وقيمتها النهائية.

كذلك ألزم القانون الجهات الشارية بإنشاء سجل خاص تضمّنه كل المعلومات المتعلقة بعملية الشراء، وتحفظ فيه جميع الوثائق المتعلقة بإجراءات التلزيم وتعد ملفات لها وتحافظ عليها. يمكن الاطلاع على هذا السجل بهدف الرقابة ويُعتمد مرجعاً تسهل مراجعته واستقاء المعلومات منه، ويحفظ إلكترونياً في حال كان توفّره ممكناً **(المادة 9)**.

## 19. كيف يتم الإعلان عن الشراء؟

تتم الدعوة إلى التنافس عبر الإعلان عن الشراء على المنصة الإلكترونيّة المركزيّة في هيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالجهة الشارية إن وُجِد. كما يعود للجهة الشارية أن تُقرّر نشر الإعلان في أيّ وسيلة إضافية أخرى.

تُحدَّد مدة الإعلان وفقاً لأهمية مشروع الشراء وتعقيداته على أن لا تقل في جميع الأحوال عن واحد وعشرين يوماً من الموعد الأقصى لتقديم العروض. يمكن تخفيض مدة الإعلان إلى خمسة عشر يوماً عندما يتعذّر عملياً اعتماد القاعدة العامة، وذلك في ظروف استثنائية، وبعد أن تُصدِر الجهة الشارية قراراً معلّلاً يحدِّد طبيعة هذه الظروف، على أن يُدوَّن التعليل في سجل إجراءات الشراء **(المادة 12)**. لا يَدخُل يوم نشر الإعلان في احتساب المهلة، وإذا وَقَعَ آخر يوم لتقديم العروض يوم عطلة رسمية أو تعطيل قسري، تُمدَّد المهلة حكماً إلى أول يوم عمل يلي التعطيل دون الحاجة إلى الإعلان مسبقاً عن ذلك.

## 20. ما هي الأنظمة التفضيلية؟

ينصّ القانون على أنظمة تفضيلية تطال المنتجات والخدمات الفكرية الوطنيّة والخبرات الوطنيّة، مع ضمان عدم استبعادها في حال وجودها بجودة ونوعية تفي بالمطلوب بشهادة صادرة عن الإدارة المختصة حيث أعطت **المادة 16** الحق في إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة 10% عن العروض المقدّمة لسلع أو خدمات أجنبية، على أن تُحدَّد السلع والخدمات الوطنيّة والشروط التي يجب أن تتوفّر فيها للاستفادة من هذه الأفضلية وفقاً لقواعد المنشأ.

كما حظَّر القانون تضمين ملفات التلزيم أو ملفات التأهيل المسبق أحكاماً تؤدي إلى استبعاد السلع المصنوعة في لبنان أو الخدمات الاستشارية والفكرية اللبنانية في حال وجودها بجودة ونوعية تَفي بالمطلوب.

## 21. ما هو تأهيل المسبق؟

ألغى القانون 2021/244 التصنيف المسبق للمتعهدين ومكاتب الدروس للاشتراك بتنفيذ صفقات الأشغال العامة والمرسومين المتعلقين بهذا الموضوع (مرسوم رقم 14969 تاريخ 1963/12/30 ومرسوم رقم 9333 تاريخ 2002/12/26) وأوجب اعتماد التأهيل المسبق بدلاً عنه، والذي تتمّ اجراءاته بحسب أحكام **المادة 19**.

## 22. ما هي طرق الشراء المتاحة وفقاً للقانون الجديد؟

القاعدة العامة للشراء العام هي المناقصة العمومية.

الا انه يجوز اعتماد طرق أخرى عند توفُّر شروطها، مع العلم أن على الجهة الشارية السعي إلى زيادة التنافس إلى أقصى حدّ ممكن، وهي:
المناقصة على مرحلتين، طلب عروض الأسعار، طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية، الاتفاق الرضائي، الشراء بالفاتورة. كما يمكن للجهة الشارية أن تقوم بإجراءات اتفاق إطاري.

لكلّ واحدة من هذه الطرق شروط استخدام واجراءات مفصلة ينص عليها القانون في **فصله الثالث**.

## 23. ما هي مراحل إجراء المناقصة العمومية؟

توضع دفاتر الشروط أو ملفات التلزيم من الجهة الشارية حيث تعتمد إلزامياً دفاتر الشروط النموذجية التي تضعها هيئة الشراء العام. يجري الإعلان على المنصة الإلكترونيّة المركزية لهيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني بالجهة الشارية، إن وجد. يحق للعارض الاستيضاح حول ملفات التلزيم. تقدّم العروض خطياً موقّعاً عليها في غلاف مختوم. تتولى فتح العروض لجنة التلزيم التي تشكّلها الجهة الشارية، تدرس لجنة التلزيم العروض المالية على نحو منفصل بعد الانتهاء من تدقيق وتقييم العروض الإدارية والفنية. تقرّر الجهة الشارية قبول العرض أو رفضه.

## 24. ما هي مراحل المناقصة على مرحلتين ولما تُستخدم؟

تُستخدم المناقصة على مرحلتين عند تعّذر وصف موضوع الشراء وصياغته بالدّقة المطلوبة من قبل الجهة الشارية نظراً لطبيعته المعقدة، ممّا يستوجب أحياناً إجراء مناقشات مع العارض. كما يمكن استخدام هذه الطريقة عندما تكون الجهة الشارية قد أجرت مناقصة عمومية لمرتين متتاليتين ولم تقدّم بشأنها أية عروض أو وجود عرض وحيد أو بسبب تمنع الملتزم المؤقت توقيع العقد.

تطبق أحكام إجراءات المناقصة العمومية على المناقصة على مرحلتين وفقاً للترتيب التالي: إصدار قرار لاعتماد المناقصة على مرحلتين، الحصول على موافقة هيئة الشراء العام، دعوة العارضين إلى تقديم عروض عن اقتراحاتهم الفنية او الوظيفية، إجراء مناقشات مع العارضين، وضع تقرير عن دراسة المقترحات، تنقيح دفتر الشروط، دعوة العارضين لتقديم العروض الفنية والمالية، توفير ملف التلزيم النهائي، تقديم العروض النهائية، تحديد العارض الفائز.

## 25. ما هو طلب عروض الأسعار ومتى يستخدم؟

طلب عروض الاسعار هو طريقة من طرق الشراء العام يقترحها القانون ويمكن استخدامها لمشاريع الشراء التي لا تتجاوز سقفاً مالياً محدداً في القانون متدنياً نسبياً (low value procurement) حيث تكون اجراءاتها مرنة نسبياً نظراً لمخاطرها المتدنية. تطبق أحكام إجراءات المناقصة العمومية على إجراءات طلب عروض الأسعار باستثناء الدعوة إلى المناقصة العمومية، والتي تكون دعوة مباشرة بوسيلة سريعة ومضمونة إلى العارضين الذين ترغب الجهة الشارية بدعوتهم للاشتراك في طلبات عروض الأسعار. لا يجب أن يقل عدد العارضين المدعوين للمشاركة عن ثلاثة.

## 26. ما هو طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية؟

طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية هو طريقة من طرق الشراء تُستخدم حصراً للخدمات الاستشارية، كمثل الخدمات ذات الأثر الفكري أو الفني. تعتمد إجراءات طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية إجراءات تنافسية ترتكز على إجراءات ومراحل المناقصة العمومية.

## 27. متى يمكن اللجوء إلى الاتفاق الرضائي ؟

الاتفاق الرضائي هو طريقة من طرق الشراء لا تعتمد على التنافس، لذلك لا يمكن اللجوء إليها إلا في الحالات الاستثنائية جداً، وهي خمس حالات فقط حدّدها القانون 2021/244 وفصّلها في **المادة 46** منه.

بناءً على ذلك، وضع القانون على الجهة الشارية شروطاً صارمة وضوابط على استخدام الاتفاق الرضائي، منها الزامية التفاوض مع العارض الذي يُطلب منه تقديم عرض، وتبليغ هيئة الشراء العام عن نيّتها بإجراء عقد بالتراضي قبل 10 أيام على الأقل من تاريخ إبرام العقد وذلك لكي تتيح لهذه الهيئة ممارسة دورها الرقابي والتأكد من احترام شروط الاتفاق الرضائي. كما يُلزم القانون الجهة الشارية بنشر إشعار بالشراء بطريقة الاتفاق الرضائي على المنّصة الإلكترونيّة المركزية في هيئة الشراء العام وعلى موقعها الإلكتروني إن وجد قبل 10 أيام على الأقل من تاريخ إبرام العقد.

## 28. في أي حالة يمكن الشراء بالفاتورة وكيف؟

يمكن الشراء بالفاتورة في حال كانت قيمة الشراء متدنية جداً (نسبياً) وقد حدّدها القانون 2021/244 بسقف مالي لا يتعدى 100 مليون ليرة لبنانية.

يتّم الشراء بناء على طلب عروض أسعار من أكبر عدد ممكن من الموردين أو المقاولين على ألا يقلّ عددهم عن عرضين. عرض الأسعار الفائز هو العرض الأدنى سعراً والذي يفي باحتياجات الجهة الشارية وفق ما هو محدد في طلب عروض الأسعار.

## 29. ما هو الشراء المشترك وهل يُجيزه القانون؟

الشراء المشترك هو الشراء الذي تقوم به جهة شارية لصالح عدة جهات شارية او هيئة شراء مركزية لصالح الجهات الشارية. يهدف الشراء المشترك إلى تجميع الحاجات الشرائية لجهات شارية متعددة وإجراء شراء موحّد لكل هذه الحاجات على مستوى مركزي. ومن إيجابياته التوفير في الموارد والوقت والحصول على أسعار ادنى وشروط أفضل.

أجاز القانون 2021/244 الشراء المشترك صراحة في **الفقرة الثانية من المادة 3**.

## 30. ما هو الاتفاق الإطاري؟

أدخل القانون 2021/244 الاتفاق الإطاري كوسيلة لتأمين حاجات الجهات الشارية التي يُحتمل وقوعها على نحو متكرر والتي لا يمكن تأكيد تاريخها، بالإضافة إلى الحاجات التي تنشأ على نحو مستعجل بالنظر إلى طبيعتها. كذلك اقترح القانون الاتفاق الإطاري كوسيلة شراء لحالات الشراء المركزي كشراء الأدوية أو القرطاسية أو النفط مثلاً.

الاتفاق الإطاري هو اتفاقية سارية المفعول لمدة محددة بين جهة شارية أو أكثر، وواحد أو أكثر من الموردين أو المقاولين أو الاستشاريين أو مقدمي الخدمات تحدّد شروط العقد المنوي إرساؤه ضمن مهلة محددة، خاصة الشروط المتعلقة بالأسعار والكميات.

تطبّق على اتفاقات الإطار الإجراءات التنافسية التي ترتكز على إجراءات ومراحل المناقصة العمومية.

## 31. ما هما الهيئتان الجديدتان اللتان أنشأهما قانون الشراء العام الجديد؟

### أولا: هيئة الشراء العام

هي الهيئة الناظمة المناط بها دور رصدي ورقابي ولها حق التدخل عند وجود خلل في تطبيق القانون، بالإضافة إلى دور اقتراح التحسينات على الإطار التشريعي والاجرائي لمنظومة الشراء العام كما اقتراح السياسات العامة المتعلقة بالشراء العام.

ألغى القانون إدارة المناقصات وحوّلها إلى هيئة الشراء العام ومنحها دوراً جديداً وصلاحيات منصوص عليها في **المادة 76** منه، من أهمها وضع سياسات الشراء وتوفير الإرشاد والإشراف والمراقبة والتطوير لعمليات الشراء ووضع التدابير التصحيحية واقتراح تعديلات على النصوص والقوانين ووضع الإرشادات والمستندات المعيارية ودفاتر الشروط النموذجية وتحديد مكامن الخلل والتدخّل حيث يلزم. كما منحها صلاحية إحالة أي مستندات أو وثائق تتعلّق بعقد أو إجراء يخضع لأحكام القانون 2021/244 إلى المرجع الجزائي المختص في حال الاشتباه بحصول أيّ مخالفة تُعاقِب عليها القوانين الجزائية، كما وطلب إحالة الموظف الذي تقوم شبهة حول تواطُئِه إلى المراجع الرقابية المختصة.

هيئة الشراء العام هي هيئة ناظمة إدارية تتمتَّع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المالي والإداري مركزها بيروت.

تقوم بإدارة منصة الكترونيّة مركزية تهدف إلى تعزيز الشفافية عبر مركزة المعلومات والبيانات المتعلقة بالإجراءات واتاحتها للجمهور. كما لها الصفة والمصلحة القانونية للطعون بشأن القرارات المرتبِطة بعملية الشراء.

تتألف هيئة الشراء العام من رئيس وأربعة أعضاء يُعيّنون في مجلس الوزراء وفقاً لآلية تنافسية منصوص عليها في **المادة 78** تُحدَّد ولاية كل منهم بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. يعاون الهيئة جهاز إداري تُحدَّد ملاكاته ومهام العاملين وشروط التعيين فيه بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

### ثانياً: هيئة الاعتراضات

هي هيئة إدارية مستقلة مسؤولة عن البتّ بالشكاوى والاعتراضات التي تنشأ في مرحلة ما قبل توقيع العقد. يوفّر عمل هذه الهيئة مسارات عادلة وشفافة وسريعة وفعّالة لتقديم الاعتراض في مرحلة ما قبل التعاقد، وهو يهدف بذلك إلى كسب ثقة العارضين المحتملين والمورّدين بمنظومة الشراء العام مما يزيد من المنافسة الفعلية وينعكس إيجاباً على تحقيق القيمة الفضلى من انفاق المال العام.

تعتمد هيئة الاعتراضات على خبرات متنوّعة تمكّنها من دراسة ملفات الشكاوى من وجهتي نظر تقنية وقانونية بما يتيح لها البت بهذه الملفات بفعالية أكبر. كذلك تتمتع الهيئة بالمرونة اللازمة لاتخاذ قراراتها بالسرعة المطلوبة كونها هيئة شبه قضائية.

تتألف هيئة الاعتراضات من رئيس وثلاثة أعضاء يُعيّنون في مجلس الوزراء وفقاً لآلية تنافسية منصوص عليها في المادة 91 تُحدَّد ولاية كل منهم بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. يعاون الهيئة جهاز إداري تُحدَّد ملاكاته ومهام العاملين وشروط التعيين فيه بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

## 32. من يحق له تولي مهام الشراء العام في الجهات الشارية؟

يُدخل قانون الشراء العام وظيفة الشاري العمومي ضمن الهيكل الوظيفي في الدولة بعد أن كانت غائبة.

تحدّد المراسيم التطبيقيّة أُطُر الكفايات المعرفية والمهارات والخبرة المهنية والسلوكيات إضافة إلى التوصيف الوظيفي وشروط التوظيف و/أو التعيين والترفيع الخاصة بالعاملين في الشراء تُعدّها هيئة الشراء العام بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية، بالإضافة إلى توفير الخيارات الوظيفيّة المحفِّزة والتنافسية القائمة على الجدارة.

## 33. من يحق له الاعتراض أمام هيئة الاعتراضات وما هي مفاعيله؟

يحقّ لكل صاحب صفة ومصلحة الاعتراض أمام هيئة الاعتراضات على أيّ من الإجراءات او القرارات التي تتخذها الجهة الشارية في سياق إجراءات الشراء في مرحلة ما قبل توقيع العقد، وذلك بحسب أحكام الفصل السابع من القانون.

عند تقديم اعتراض أمام الهيئة، يُحظّر على الجهة الشارية توقيع العقد إلى حين البتّ بذلك الاعتراض وإصدار قرار بشأنه. كما يمكن للهيئة أن تجمّد كافة اجراءات الشراء، اذا وجدت الضرورة لذلك، إلى حين البت بالاعتراض.

تبتّ الهيئة بالاعتراضات في مدة أقصاها 20 يوم عمل.

## 34. ما هي أنواع الاعتراضات التي تقدّم أمام الهيئة ؟

الاعتراضات التي يمكن تقديمها أمام هيئة الاعتراضات هي على نوعين وتتدرّج على مستويين:

- **طلب إعادة نظر** يُقدّم أمام الهيئة وتحيله مباشرة إلى الجهة الشارية للنظر به خلال مهلة خمسة أيام عمل (المادة **105**). في حال عدم إصدار الجهة الشارية قرارها خلال مهلة خمسة ايام، يُعتبر سكوتها بمثابة قرار سلبي بإعادة النظر ويمكن تقديم شكوى بشأنه أمام هيئة الاعتراضات.
- **شكوى** تُقدّم أمام الهيئة وعليها ان تبتّ بها خلال مهلة عشرين يوماً **(المادة 106)**. في حال عدم صدور قرار عن الهيئة بعد مهلة العشرين يوماً يُعتبر ذلك قراراً ضمنياً بالرفض يمكن استئنافه أمام مجلس شورى الدولة.

كما ينص القانون 2021/244 في **مادته 103** على امكانية مراجعة قرارات هيئة الاعتراضات لدى مجلس شورى الدولة.

## 35. متى يمكن الاعتراض امام هيئة الاعتراضات؟

يُمكن الاعتراض أمام هيئة الاعتراضات خلال الفترات الزمنيّة التالية:

- **قبل الموعد النهائي لتقديم العروض**، إذا كانت تتعلق بشروط الدعوة أو التأهيل المسبق أو القرارات أو التدابير التي اتخذتها الجهة الشارية في هذا السياق؛
- **خلال فترة التجميد** البالغة 10 أيام عمل والتي تبدأ من تاريخ تبليغ العارض الفائز إذا كانت تتعلق بالقرارات أو التدابير الأخرى التي اتخذتها الجهة الشارية في إطار إجراءات الشراء. وفي حال لم تطبّق أي فترة تجميد، ففي أيّ وقت يسبق نفاذ عقد الشراء أو الاتفاق الإطاري.

## 36. ما هي التدابير التي يُمكن أن تتخذها هيئة الاعتراضات؟

يعطي القانون 2021/244 هيئة الاعتراضات صلاحيات في اتخاذ تدابير مُلزمة هي **(المادة 106)**:

- إلزام الجهة الشارية وغيرها من الجهات المعنيّة بالامتناع عن أي إجراء يخالف أحكام القانون؛
- إلغاء كلياً أو جزئياً تصرّف الجهة الشارية أو قرارها الذي لا يمتثل لأحكام القانون في إطار ما قبل التعاقد؛
- إلزام الجهة الشارية التي اتّبعت إجراءات مخالِفة لأحكام القانون بتصحيحها كما وتصحيح أي قرار صادر عنها لا يمتثل لأحكام القانون في إطار ما قبل التعاقد؛
- التأكيد على أي قرار صادر عن الجهة الشارية؛
- إنهاء إجراءات الشراء؛
- رفض الشكوى؛
- اتخاذ تدابير بديلة بحسب ما تقتضيه الظروف.

تكون جميع القرارات الصادرة عن هيئة الاعتراضات، باستثناء القرارات الضمنية بالرفض، قرارات خطية ومعلّلة تبيّن التدابير المتّخذة والأسباب الداعية إلى اتخاذها.

تَقبل قرارات هيئة الإعتراضات المراجعة أمام مجلس شورى الدولة خلال سبعة أيام عمل من تاريخ تبلُّغها.

## 37. ما هو الشراء الإلكتروني؟ وما هي أهميته؟

الشراء الالكتروني هو نظام الكتروني متكامل يسمح بإجراءات الكترونيّة للشراء في جميع مراحله.

أهمية الشراء الالكتروني أنه يسهّل الوصول إلى المعلومات، ويسهّل إجراءات الشراء وإتمامها بالسرعة اللازمة، ويحسّن جودة بيانات الشراء العام، كما يساهم في رفع الشفافية وتعزيز النزاهة وبالتالي يؤدي إلى امكانية أفضل للمساءلة.

وضع قانون الشراء العام أسس الشراء الإلكتروني عبر أحكام **الفصل الرابع**. كما نصّ القانون على الزامية استخدام منصة الكترونيّة مركزية، لدى هيئة الشراء العام، ترتبط بها جميع الجهات الشارية وتنشر عليها بشكل الزامي. ويكون بذلك القانون 2021/244 قد أدخل نواة الشراء العام الالكتروني إلى منظومة الشراء العام في لبنان.

## 38. من ينفّذ العقد وما هو التعاقد الثانوي؟

يُنفّذ العقد من قبل الملتزم الأصلي، وهو يكون مسؤولاً تجاه سلطة التعاقد. إلا أنه يجوز في عقود الأشغال، وفي حال أجاز دفتر الشروط ذلك، أن يعهد الملتزم إلى متعاقد ثانوي تنفيذ جزء من العقد وفقاً لشروط ملف التلزيم، على الا يتعدى هذه الجزء نسبة 50% من العقد **(المادة 30)**.

## 39. ما هي فترة التجميد؟

فترة التجميد هي فترة من الزمن محددة بعشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ نشر قبول العرض الفائز (نتيجة التقييم والعرض الفائز) من قبل الجهة الشارية، ولا يمكن للجهة الشارية توقيع العقد مع العارض الفائز إلا بعد إنتهاء فترة التجميد.

تهدف فترة التجميد إلى اتاحة الوقت الكافي للعارضين الخاسرين للتقدّم باعتراض أمام هيئة الاعتراضات في حال أرادوا الاعتراض على نتائج التقييم.

## 40. هل من المسموح تعديل قيمة العقد خلال تنفيذه؟

المبدأ أن تكون البدلات المتَّفق عليها في العقد ثابتة. إلا أنّه يمكن تعديل قيمة العقد في حالات معيّنة مع ضوابط لمنع إساءة الاستخدام تشمل شروطاً ونسباً معيّنة من قيمة العقد منصوص عليها في **المادة 29** من القانون.

## 41. كيف ينتهي عقد الشراء العام؟

ينتهي عقد الشراء العام بتنفيذه. إلا أنه يمكن لسلطة التعاقد أن تنهي العقد قبل انتهاء مدته أو تنفيذه في ثلاث حالات: بالنكول أو بالإنهاء أو الفسخ **(المادة 33)**.

ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على المنصة الإلكترونيّة لدى هيئة الشراء العام وعلى الموقع الإلكتروني لسلطة التعاقد إن وجد.

## 42. هل يجيز القانون 2021/244 التحكيم؟

يُجيز قانون الشراء العام اللجوء إلى التحكيم لبت المنازعات التي قد تَنشأ عن تنفيذ العقد، وذلك عبر ادراج بند خاص في شروط العقد الخاصة. إلا أن بند التحكيم بحاجة إلى قرار معلّل يصدر عن مجلس الوزراء لكي يكون نافذاً **(المادة 144)**.

## 43. ما هي العقوبات التي يفرضها القانون؟

**تسمح أحكام القانون 2021/244 بتطبيق عقوبات متناسبة مع الجرم، وهو ينصّ على أنواع جديدة من العقوبات، اضافة إلى تلك المنصوص عليها** في قانون العقوبات والقوانين المتعلّقة بمكافحة الفساد وخاصة قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد رقم 2020/175 تاريخ 2020/5/8 وتعديلاته وقانون التصريح عن الذمة الماليّة والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع رقم 189 تاريخ 2020/10/16 وتعديلاته وسائر القوانين ذات الصلة على الجرائم التي تقع تحت طائلتها والمرتبطة بتنفيذ قانون الشراء العام.

**أما العقوبات الجديدة التي ينص عليها القانون فهي تطال على السواء الشاري الحكومي في الجهة الشارية والعارض او الملتزم، كما يمكن ان تطال الجهات الشارية. وهي تتوزّع بين عقوبات جزائية، عقوبات تأديبية ومالية، وغرامات مالية.**

إضافة إلى دور ديوان المحاسبة وإدارة التفتيش المركزي، كلٌّ في مجال اختصاصه، في ملاحقة أصحاب القرار والموظفين والعاملين لدى كل الجهات الشارية وغيرها من الهيئات المختصة بالشراء العام في حال الاخلال بتطبيق أحكام هذا القانون، يعزّز القانون 244 دور ديوان المحاسبة في الرقابة والملاحقة عبر إضافة صلاحية للديوان في فرض الغرامات المالية على الجهات الشارية.

## 44. ما هو دور المنصة الإلكترونيّة المركزية في منظومة الشراء العام؟

ينصّ القانون 2021/244 على إنشاء منصة الكترونيّة مركزية لدى هيئة الشراء العام تلتزم جميع الجهات الشارية بالنشر عبرها. يهدف ذلك إلى جعل المعلومات والبيانات الخاصة بالشراء العام مركزية واتاحتها وتمكين الوصول إليها لكافة المهتمين والمتدخلين، مع الحفاظ على موجب السريّة بموجب ما تقتضيه أحكام القانون.

## 45. ما هو مصير المناقصات والعقود القائمة قبل دخول القانون 2021/244 حيّز التنفيذ؟

تخضع عقود الشراء السابقة، والتي تم الاعلان عنها قبل دخول هذا القانون حيّز التنفيذ، للقوانين المعمول بها بتاريخ الاعلان عن الشراء.

## 46. من هي الجهات التي يمكنها مراقبة عمليات الشراء العام؟

أن أحكام قانون الشراء العام تسمح بمراقبة عمليات الشراء العام واجراءاته من قبل جهات معنية متعددة، وذلك من خلال مركزية المعلومات والبيانات واتاحتها للعموم. أما أهم هذه الجهات فهي تلك التي تضطلع بدور رقابي على التلزيمات الحكومية من ديوان المحاسبة إلى التفتيش المركزي إلى مجلس شورى الدولة،

إضافة إلى جهات اخرى يمكّنها القانون من مراقبة عمليات الشراء، أبرزها هيئة الشراء العام، العارضين المتنافسين أنفسهم، المجتمع المدني والمكلّف اللبناني.

## 47. كيف تتشكل لجان التلزيم وما هي مهامها؟

وضع القانون 2021/244 ضوابط على تشكيل لجان التلزيم عبر آلية مفصّلة في **المادة 100** منه، أبرزها وضع شروط على الموظفين الذين يمكنهم الانضمام إلى لجان التلزيم. كذلك أنشأ القانون لائحة موحّدة تضمّ أسماء الموظفين المستوفين الشروط للدخول إلى لجان التلزيم تلجأ إليها الجهات الشارية عند تشكيل لجان التلزيم لديها.

تتشكّل لجنة التلزيم من اللائحة الموحَّدة المذكورة أعلاه، على أن يكون أحد الأعضاء على الأقل في كلّ لجنة من خارج موظفي الجهة الشارية.

تتألف لجنة التلزيم لدى الجهة الشارية من رئيس وعضوين أصيلين على الأقل ومن رئيس وعضوين رديفين يكمّلان اللجنة عند غياب الرئيس أو أحد الأعضاء، على أن يكون عدد أعضائها دائماً مفرداً.

## 48. كيف تتشكل لجان الاستلام وما هي مهامها؟

وضع القانون 2021/244 ضوابط على تشكيل لجان الاستلام عبر آلية مفصّلة في **المادة 101** منه، أبرزها وضع شروط على الموظفين الذين يمكنهم الانضمام إلى لجان التلزيم. كذلك أنشأ القانون لائحة موحّدة تضمّ أسماء الموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص المستوفين الشروط للدخول إلى لجان الاستلام تلجأ اليها الجهات الشارية عند تشكيل لجان الاستلام لديها.